الفصل الأول

المقدمة

1.1 التمهيد

بالنظر إلى العصر الحاضر وما يشهده من التطور التقني الهائل والمستمر للأنظمة الإلكترونية وأدواتها المختلفة كأجهزة وبرامج الكمبيوتر، والهواتف الذكية، وما صاحبها من توفر خدمات مميزة وسريعة للأنترنت العابر للحدود؛ فإنه لا يختلف اثنان على أن لتلك التقنيات الالكترونية تأثير كبير على نظم الحياة المختلفة، بل وأصبح الأمر من ضرورات الحياة ومتطلباتها الملحة، حيث تم الاستفادة منها في تسهيل أمور الحياة، وتوفير الجهد والوقت، خاصة في المجال التعليمي والاقتصادي والاستثماري والصناعي والسياسي وغيرها.

بيد أن هذه التطورات الإلكترونية لم تخل من الاستغلال السيء والإساءة في الاستخدام، والتي أدت إلى الإضرار بالآخرين أفراداً كانوا أم جماعات خصوصا على مستوى المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة، وذلك من خلال إحداث صور مختلفة وأساليب عديدة للجرائم الإلكترونية، إذ بإمكان أي شخص متمرس الدخول إلى الأنظمة والبرامج والملفات وقواعد المعلومات ومحتوياتها والاستحواذ عليها، واستخدامها في ارتكاب جرائم الإلكترونية بشتى أنواعها، فضلا عن سهولة إخفاء آثار الجريمة بأقل مجهود ووقت ممكن.

ويعد اختلاس المال العام والخاص من الجرائم المرتكبة بشكل واسع في مختلف المجتمعات، إذ أنه يتيح للجاني/المختلس ارتكاب الجريمة دون عوائق كبيرة، وذلك باختلاس المال الذي في حيازته بموجب عمل رسمي وقانوني؛ كأن يكون المختلس مسؤولا في إدارة المال أو قائماً بشؤونه أو كان المال

تحت تصرفه تصرفا كاملا أو جزئيا، وكان ذلك المال المختلس نقدا أو عبارة عن أوراق وثائقية ومستندات مثبتة مملوكا للغير.

وعطفا عليه؛ فإن خطورة جريمة الاختلاس تكمن في أن المختلس بإمكانه ارتكاب جريمته بسرعة فائقة عبر التقنيات والأنظمة الإلكترونية الحديثة والمتعددة، فضلا عن قدرته في محو آثار الجريمة بشكل كامل؛ بحيث يصعب على أي شخص أو الجهات المعنية الكشف عن خيوط الجريمة ومرتكبها، إضافة إلى أن المختلس بإمكانه اختلاس مبالغ كبيرة من المال بالولوج إلى أنظمة المؤسسات والشركات والبنوك التي يعمل لديها سواء كان في داخل الدولة أو خارجها.

وفي سياق ذلك فقد قامت معظم دول العالم _إن لم يكن كلها_ في وضع استراتيجيات عديدة لمواجهة التأثيرات السلبية التي تحدثها الجرائم الالكترونية من بينها جريمة اختلاس المال العام والخاص على المصلحة العامة للدولة والمجتمع ككل، من حيث الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي فضلا عن العلاقات القانونية على المستوى المحلي والدولي، حيث قامت معظم التشريعات بتحديث التشريعات القانونية أو إصدار قانون خاص بمكافحة جرائم الإلكترونية، يوضح من خلالها أهم معالم الجرائم المستخدمة عبر الأنظمة الالكترونية، وسنّ عقوبات في حق مرتكب تلك الجرائم.

ولم يتوان المشرع الإماراتي في اتخاذ قرارات وإجراءات نحو مكافحة جريمة اختلاس المال وجرائم الفساد الإداري والمالي بشكل عام، حيث قام بإصدار قانون يوضح الجرائم والعقوبات الواردة في حقها كما في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وأيضا قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وتعديلاته، بالإضافة إلى استخدام الأساليب القضائية والرقابية ونحوها، من أجل تحقيق الردع العام والخاص من ارتكاب جريمة اختلاس تحديدا والجرائم الالكترونية بشكل عام.

وعليه فقد ارتأى الباحث من خلال هذه الدراسة بعنوان "الاختلاس الإلكتروني للمال العام في التشريع الإماراتي دراسة تحليلية" أن يقدم اسهاما علميا في دراسة قضية هامة تتعلق بالفساد الإداري والمالي المتمثل في جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال، والتي لم تعد الجريمة مقتصرة على صغار الموظفين في القطاع العام أو الخاص، بل أصبحت الجريمة ترتكب بين أوساط كبار المسؤولين والإداريين وأصحاب القرارات في مختلف المؤسسات، نظرا لسهولة ارتكاب الجريمة عبر الوسائل الإلكترونية الحديثة، ولاستغلال مناصبهم ومكانتهم، فضلا عن خلل وضعف النظم القانونية والعقوبات الرادعة. لذا فإن أهمية مناقشة هذه القضية في ظل تلك الأسباب الرئيسة يعد أمر اكيد ومطلب هام للإسهام في الحد من انتشار الجريمة، ولتعزيز الحلول المناسبة التي قد يستفيد منها الباحثين والمهتمين في المجال وأصحاب القرارات التشريعية في الدولة.

1.2 مشكلة البحث

تكمن مشكلة الدراسة في أن قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وتعديلاته لم ينص على جريمة اختلاس المال عبر الأدوات والأنظمة الإلكترونية، والأحكام ذات الصلة بشكل صريح وواضح كجريمة التزوير مثلا كما في المادة 6 و13 من نفس القانون، بينما جاء في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته ذكر جريمة الاختلاس بوجه عام، وتم ربطه بالموظف العام في معظم أحكامه كما في المادة 224 من نفس القانون، وبالطبع فإن هذه الثغرة التشريعية في نصوص القانون ذات العلاقة بجريمة الاختلاس الإلكتروني ستتخذ منفذا أو مخرجا قانونيا للهروب من السلطة الجنائية والقضائية نحو الإفلات من العقوبة أو تخفيفها، وقد تؤدي بهؤلاء وأمثالهم إلى الجرأة أكثر نحو ارتكاب جريمة اختلاس أموال الناس والدولة.

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة ستحاول الكشف عن ماهية جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال، وتحليل الأحكام الجزائية، ومدى ملاءمة العقوبات الواردة في حق مرتكب الجريمة، وبيان أهمية تحديدها والتنصيص عليها في القوانين الإماراتية خصوصا في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية ، إذ من خلالها ستسهم بشكل كبير مهام الجهات المعنية في تحقيق العدالة الجنائية بين أطراف النزاع، وتسهل عمل القضاة في كيفية التعامل مع مثل هذه الجرائم الإلكترونية في تحديد العقوبات المناسبة لمرتكبي الجريمة، فضلا عن تحقيق الردع العام والخاص.

1.3 أسئلة البحث

تتمحور أسئلة البحث في النقاط التالية:

١. ما حقيقة جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام في الاصطلاح القانوني والشرعي؟

٢. هل دور المشرع الإماراتي في مكافحة جريمة الاختلاس الإلكتروني كافية أم هناك قصور؟

٣. كيف تعامل المشرع الإماراتي مع جريمة الاختلاس الإلكتروني من خلال النصوص والأحكام الجزائية الواردة في القوانين؟

٤. هل للقاضي الاجتهاد في جريمة الاختلاس الإلكتروني المرتبطة بجرائم أخرى، أم هناك حدود وضوابط محددة في التشريع الإماراتي؟

1.4 أهداف البحث

يسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. توضيح ماهية جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال في القانون والشريعة الإسلامية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٢. تحليل موقف المشرع الإماراتي في مواجهة جريمة الاختلاس الإلكتروني، من خلال التشريعات القانونية والأساليب الأخرى.

٣. التعرف على العقوبات والأحكام الجزائية لجريمة الاختلاس الإلكتروني التي نص عليها المشرع الإماراتي في القوانين الإماراتية ومدى تناسبها وفعاليتها على أرض الواقع.

٤. توضيح سلطة القاضي في تقدير العقوبات للقضايا التي لم ينص عليها القانون ومراعاته لظروف التخفيف والتشديد.

1.5 منهجية البحث

سيعتمد الباحث في دراسته لهذا الموضوع على المنهجين التاليين:

أولاً/ المنهج الاستقرائي:

سيقوم الباحث باستقراء النصوص والآراء التي تناولت عناصر الدراسة وجزئياتها، وذلك من خلال الحرص على تتبع ما ورد في البحوث والدراسات العلمية التي تعرضها لها العلماء والباحثون المتخصصون في المجال بالمناقشة والتحليل للمسائل ذات العلاقة موضوع الدراسة؛ خصوصا من حيث تناولهم لماهية جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام والخاص، والأحكام الجزائية والعقوبات الصادرة في حق مرتكبي الجريمة سواء في القوانين المحلية أو الدولية أو الشرعية، إضافة إلى ذلك محاولة معرفة ما توصل لها الباحثون والعلماء من نتائج واقتراحات قد تفيد الدراسة من حيث استكمالها أو التعقيب عليها أو تطويرها، بغية الوصول إلى حلول مناسبة للإشكالات ذات صلة بجريمة اختلاس الإلكتروني للمال العام والخاص في التشريع الإماراتي.

ثانياً/ المنهج التحليلي:

سيطلع الباحث إلى المواد والنصوص ذات الصلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام والخاص، والتي أوردها المشرع الإماراتي في قانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وتحليل محتوى ومضمون تلك النصوص القانونية التي تناولت بشكل مباشر أو غير مباشر أحكام ومسائل ذات صلة بالجريمة وفرزها ومناقشتها مناقشة علمية، إضافة إلى تحليل الأقوال والآراء التي قدمها العلماء والباحثون المختصون في دراستهم لجوانب هذا الموضوع، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان من حيث الطرح والمناقشة والتحليل؛ بغية الوصول إلى حلول علمية مناسبة وتكوين صورة واضحة للجريمة ومدى خطورتها على المجتمع والدولة.

1.6 الدراسات السابقة

بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع جريمة الاختلاس للمال، إلا أن قضية الاختلاس الإلكتروني للمال العام _حسب اطلاع الباحث_ تكاد تكون قليلة أو نادرة، ولم تحظ بشكل واسع ومستفيض من الدراسة، خاصة فيما يتعلق بدراستنا الحالية التي تتعلق بارتكاب جريمة الاختلاس الإلكتروني في دولة الإمارات وموقف التشريع الإماراتي في مواجهة الجريمة، وفي هذا السياق فقد استطاع الباحث الوقوف على بعض هذه الدراسات التي تناولت أجزاء معينة ومحددة ذات صلة بموضوع الدراسة، فمن تلك الدراسات والبحوث ما يلي:

أولاً/ الأبحاث الأكاديمية:

بحث "**الأحكام الموضوعية والإجرائية لجريمة الاختلاس**"[1]، وتهدف الدراسة إلى إبراز موقف المشرع الجزائري في مكافحة جريمة الاختلاس من خلال الإجراءات والآليات التي وضعها المشرع لقمع الجريمة، فقد ركز على عرض الأحكام الموضوعية لجريمة الاختلاس وماهيته، والجزاءات المقررة في القانون، ثم عرج على الأحكام الإجرائية للجريمة ودور الجهات والمؤسسات المعنية بمكافحة الجريمة والوقاية من الفساد بشكل عام. وتتميز هذه الدراسة في أنها تطرقت إلى الأحكام الإجرائية لمكافحة الجريمة، وهو ما سيحاول الباحث الاستفادة منها، إضافة إلى توضيح ماهية الجريمة، وتتميز دراستنا الحالية في أنها ستركز على جريمة اختلاس الالكتروني للمال العام في دولة الإمارات، والعقوبات الواردة في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية وقانون الجرائم العقوبات، مع تحليل تلك العقوبات وبيان مدى تناسبها، إضافة إلى توضيح دور القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين.

بحث "**السياسة العقابية للمشرع الإماراتي في مواجهة الجرائم المعلوماتية في ظل المرسوم الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات**"[2]، وقد قامت الدراسة بتوضيح سياسة المشرع الإماراتي في سن العقوبات للجرائم ذات صلة بتقنية المعلومات من القانون الصادر بشأن ذلك، حيث بدأت الدراسة بالتركيز على السياسة العقابية للجزاء الجنائي في القانون رقم 5 المتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات الذي صدر في 2012، وذلك من خلال بيان ماهية

[1] بن عبود، عبد الباقي، 2019م. الأحكام الموضوعية والإجرائية لجريمة الاختلاس، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي.

[2] السنيدي، عبد العزيز سالم، 2018م. السياسة العقابية للمشرع الإماراتي في مواجهة الجرائم المعلوماتية في ظل المرسوم الاتحادي رقم 5 لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

السياسة العقابية والفرق بينها وبين والمصطلحات القانونية الأخرى، مع بيان مفهوم العقوبة وأغراضها وأهدافها، وأنواع الجزاء الجنائي، وكذلك الفلسفة العقابية للمشرع الإماراتي، بعد ذلك قامت الدراسة بالتركيز على مظاهر السياسة العقابية في نفس المرسوم، وذلك من خلال توضيح مظاهر السياسة العقابية في القانون من حيث التشديد والتخفيف في العقوبة. وتعد هذه الدراسة هامة ومشابهة لدراستنا الحالية، إلا أن دراستنا الحالية تتميز بأنها ستركز على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال، وكيفية تعامل المشرع الإماراتي مع هذه الجريمة تحديدا من خلال نفس القانون وكذلك في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وتحليل تلك العقوبات ومدى تناسبها في تحقيق العدالة والردع.

بحث "**وسائل البحث والتحري عن الجرائم الالكترونية**"[3]، هدفت الدراسة إلى إظهار عن مدى فعالية وسائل البحث والتحري في الكشف عن الجرائم ذات صلة بالوسائل الإلكترونية الحديثة، وقد تناولت الدراسة مفهوم الجرائم الالكترونية، وخصائصها وأركانها، ثم بينت مفهوم البحث والتحري للجريمة الالكترونية، ومشروعيته خصوصا في الجانب المتعلق بالمساس بحقوق الإنسان وحريته، بعد ذلك قامت الدراسة بتسليط الضوء على وسائل التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية سواء التقليدية أو الحديثة والصعوبات التي تواجه لجان التحقيق في الكشف والتحري عن ملابسات الجريمة وأدلتها والتحقيق فيها، مبينا الجهود الدولية والعربية في مكافحة الجرائم الإلكترونية. والملاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على وسائل الكشف والتحري عن الجرائم الإلكترونية خصوصا التقليدية منها، وعليه سيحاول الباحث الاستفادة منها خصوصا في الجانب النظري من حيث التطرق لمفهوم الجرائم الالكترونية وأركانها والصعوبات التي واجهة لجنة الكشف والتحري عن الجرائم الإلكترونية، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة وهي إن صح التعبير

[3] بغدادي أدهم باسم، 2018م. وسائل البحث والتحري عن الجرائم الإلكترونية، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الفارق الأهم بين دراستنا الحالية والسابقة، وذلك بتوضيح مفهوم جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحتها، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وبيان صلاحيات القاضي وحدوده في كيفية التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين.

بحث "**اختلاس الأموال العمومية**"[4]، فقد حاولت الدراسة إبراز خطورة الجريمة وتأثيرها على الدولة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، حيث قامت الدراسة بتوضيح ماهية اختلاس الأموال العمومية، وأهم الفروق التي تميز جريمة الاختلاس عن الجرائم التي لها صلة وتشابه بها، وأيضا أركان الجريمة وعقوبتها. وعلى الرغم من أن الدراسة السابقة تعتبر هامة ومشابهة لدراستنا الحالية من حيث تناولها لمفهوم جريمة الاختلاس وأركانها والفروق بينها وبين المصطلحات المشابهة لها، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بالتركيز على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، وكيفية تعامل المشرع الإماراتي مع هذه الجريمة تحديدا من خلال ما ورد في القوانين التي تناولت أحكام هذه الجريمة كما في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، إضافة إلى تحليل العقوبات التي سنها المشرع ومدى تناسبها في تحقيق العدالة والردع العام والخاص.

بحث "**ضوابط التمييز بين جريمة إساءة الائتمان وجريمة الاختلاس**"[5]، وقد سعت الدراسة إلى توضيح الفروق التي تمييز بن الجريمتين، حيث ركز في توضيح ماهية الجريمتين، والأركان، والعقوبات، وحالات التشديد والتخفيف في العقوبة، كما وضحت الدراسة مرحلة ما قبل المحاكمة وإجراءاتها في كلتا الجريمتين، والاختصاص القضائي للنظر فيهما. وتتشابه الدراسة السابقة مع دراستنا

---

[4] زوبيدة، بليل. 2014م. اختلاس الأموال العمومية، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة. الجزائر.

[5] الشوابكة، علاء خلف، 2015م. ضوابط التمييز بين جريمة إساءة الائتمان وجريمة الاختلاس، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الحالية في معظم المسائل التي تتطرق إليها، إلا أنما يميز دراستنا الحالية، هو التركيز على قضية اختلاس المال عبر الأدوات والأنظمة الإلكترونية، وموقف المشرع الإماراتي تجاه ذلك من خلال التشريعات والقوانين التي تجرم هذه الجريمة، فضلا عن تحليل العقوبات والأحكام الجزائية ومدى تناسبها، إضافة إلى توضيح صلاحيات القضاة وحدودها في التعامل مع الأحكام ذات صلة بالجريمة والتي لم يتطرق إليها القانون.

بحث "**جرائم التزوير الإلكترونية دراسة مقارنة**"[6]، هدفت الدراسة إلى إبراز ماهية جريمة التزوير ومدى خطورتها وأضرارها على المستوى الاجتماعي والديني والاقتصادي والسياسي، ومدى فعالية نظام العقوبة والعفو من الحد من انتشارها، وقد بدأت الدراسة بتوضيح مفهوم جريمة التزوير الإلكتروني، وأركانها، وصورها، ومن ثم تناولت العقوبات المفروضة لجرائم التزوير، وأحكام العفو تجاه الجاني. وسيتم الاستفادة مما تناولتها الدراسة السابقة من حيث توضيح مفهوم التزوير الإلكتروني وأركانه في بيان الفرق بين جريمة الاختلاس والتزوير، وأيضا في تناولها لأحكام العقوبة والعفو. وسيقوم الباحث في الدراسة الحالية باستدراك المسائل التي لم تتناولها الدراسة السابقة من حيث توضيح مفهوم جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات في حق مرتكبيها، وتحليل ما جاء في نصوص قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية التي لها صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، إضافة إلى توضيح دور القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل والأحكام التي لم ترد في نصوص القوانين الإماراتية.

[6] عباس، حفصي. 2015م. جرائم التزوير الإلكترونية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران.

بحث "**جريمة الاحتيال الإلكتروني دراسة مقارنة**"[7]، وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن حقيقة جريمة الاحتيال وأنواعها المستخدمة عبر الأدوات والوسائل الإلكترونية الحديثة، حيث ركزت في الفصل الأول على توضيح ماهيتها من خلال بيان مفهومها ونشأتها وما لها من خصائص ومميزات خصوصا في مجال التلاعب في نظم التحويل الإلكتروني للأموال، ومن ثم تناولت الدراسة أنواع الجرائم الإلكترونية المتمثل في جرائم الحاسب الآلي وجرائم الإنترنت، بعد ذلك تطرقت إلى طرق المعالجة الجنائية للجريمة. وتعد الدراسة السابقة هامة بالنسبة للدراسة الحالية خصوصا من حيث المقارنة بين جريمة الاحتيال والاختلاس الإلكتروني، من حيث المفهوم والخصائص، إضافة إلى تناولها لأنواع الجرائم الإلكترونية وسبل معالجتها. ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك النقاط الهامة التي لم تتناولها الدراسة السابقة والتي تعد نقطة الاختلاف بين دراستنا الحالية وهي التركيز على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات، وتحليل ما جاء في نصوص قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية التي لها صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، وكذلك صلاحيات القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل والقضايا التي لم تتطرق إليها النصوص التشريعية والقانونية ذات صلة بالجريمة.

بحث "**المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية دراسة مقارنة**"[8]، وسعت الدراسة إلى الكشف عن حقيقة الجرائم الإلكترونية وإيجاد الحلول المناسبة لمكافحتها من خلال التشريعات الكويتية والأردنية، وقد ركزت الدراسة على توضيح ماهية الجرائم الإلكترونية، وخصائصها والطبيعة القانونية والإطار القانوني لها، ومن ثم وضحت المشكلات الموضوعية والإجرائية المتعلقة بجرائم

[7] الجبوري سامر سلمان، 2014م. جريمة الاحتيال الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة النهرين.

[8] العجمي، عبد الله دغش، 2014م. المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط.

الإلكترونية، وبيان الحلول التشريعية والعملية لمواجهتها. وبالرغم من أن الدراسة السابقة قد ركزت على الجرائم الإلكترونية بشكل عام، إلا أنها قد تناولت أجزاء مهمة سيحاول الباحث الاستفادة منها في الدراسة الحالية، كتناولها المشكلات الموضوعية والإجرائية التي تثيرها الجرائم الإلكترونية، وسيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة وهي توضيح الاختلاس الالكتروني للمال العام وتوضيح ماهيته، ودور المشرع الإماراتي في مكافحتها، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وبيان صلاحيات القاضي وحدوده في كيفية التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين.

بحث "**جريمة اختلاس المال العام من منظور شرعي**"[9]، وهدفت الدراسة إلى إبراز موقف الشريعة الإسلامية تجاه جريمة الاختلاس في الفقه الإسلامي ودور المناهج والتعاليم والمبادئ الإسلامية في عملية الإصلاح ومكافحة السبل المؤدية إلى ارتكاب جريمة الاختلاس وغيرها من الجرائم ذات الاعتداء على الأموال العامة. وقد وضحت الدراسة ماهية جريمة اختلاس المال والحكم الشرعي وأنواعه وأركانه، ومن ثم بينت الدراسة مقصد الشريعة الإسلامية في منع الجريمة عبر ذكر الأثر السلبي للجريمة، ومنهجها في عملية الإصلاح للفساد المالي بشتى صوره. وعلى الرغم من أن الدراسة السابقة قد تناولت جريمة الاختلاس من حيث المنظور الشرعي، إلا أن الباحث سيحاول الاستفادة منها في الجزء المتعلق بماهية الجريمة وأنواعها وأركانها وآثارها السلبية على المجتمع، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة؛ وذلك بالتركيز على الاختلاس الالكتروني للمال العام وتوضيح ماهيته، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وقانون

[9] عوض، أيمن طلال، 2012م. جريمة اختلاس المال العام من منظور شرعي، رسالة ماجستير غير منشورة في الفقه، جامعة المدينة العالمية.

مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، إضافة إلى بيان صلاحيات القاضي وحدوده في كيفية التعامل مع المسائل والقضايا التي لم يتطرق إليها القوانين.

دراسة بعنوان "**دور الرقابة الداخلية في الوقاية من جريمة الاختلاس**"[10]، وهدفت الدراسة إلى معرفة خصائص جريمة الاختلاس تحديدا وجرائم الأموال بشكل عام من منظور الشريعة والقانون، ودور الرقابة الداخلية في الحد من انتشار الجريمة، وقد ركزت الدراسة على توضيح ماهية الرقابة الداخلية في النظم القانونية والشرعية، ومن ثم وضحت الدراسة ماهية جريمة الاختلاس ودوافعها وأوجه الاختلاف بينها وبين بعض الجرائم التي تتشابه ولها صلة بجريمة الاختلاس، والخصائص العامة لجرائم الاعتداء على الأموال. وتعد الدراسة السابقة هامة بالنسبة لدراستنا الحالية، من حيث تناولها لماهية جريمة اختلاس المال، وأوجه الاختلاف بينها وبين الجرائم الأخرى المشابهة لها، إلا أن هناك جوانب عديدة لم تتناولها الدراسة السابقة من أهمها اختلاس المال عبر الأدوات الإلكترونية، ودور المشرع الإماراتي في مواجهة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات في حق مرتكبيها، مع بيان حدود القاضي وصلاحيته في التعامل معها.

بحث "**A Study of Cyber Laws in the United Arab Emirates**"[11]، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز مدى اهتمام المشرع الإماراتي في مواجهة جرائم الإلكترونية من خلال التشريعات وأبرزها إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث ركزت الدراسة على توضيح ماهية الجريمة الإلكترونية، وأنواعها، ثم عرج إلى توضيح مراحل تطور التشريعي والقانوني للجرائم الإلكترونية في الإمارات وفي بعض الدول الأوروبية كبريطانيا وأسبانيا، وكذلك بعض الدول العربية

[10] الطيار، عبد العزيز بن محمد. 1997م. دور الرقابة الداخلية في الوقاية من جريمة الاختلاس، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

[11] Mohammed Imranuddin, 2017. A Study of Cyber Laws in the United Arab Emirates. Thesis. Master of Science. Rochester Institute of Technology. Dubai Campus.

المجاورة كالمملكة العربية السعودية، بعد ذلك قامت الدراسة بالتركيز على توضيح القوانين الإماراتية ذات العلاقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية. وتعتبر الدراسة السابقة هامة للدراسة الحالية من حيث تناولها للقوانين الإماراتية ذات العلاقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية، غير أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسة السابقة بأنها ستركز على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال، وكيفية تعامل المشرع الإماراتي مع هذه الجريمة تحديدا من خلال نفس القانون وكذلك في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وتحليل تلك العقوبات الواردة فيها، وكيفية تعامل القاضي مع المسائل والقضايا التي لم ينص القانون عليها من حيث تحديد العقوبة المناسبة.

بحث "**cybercrime and Penal Code: A Comparative Study between United Arab Emirates and Japan**"[12]، وقد هدفت الدراسة إلى المقارنة بين قانون العقوبات الإماراتي والياباني، في مكافحة واحتواء الجرائم الإلكترونية، وذلك من حيث بيان مدلول الجريمة الإلكترونية وماهيتها، وطرق ارتكاب الجريمة الإلكترونية، بعد ذلك وضحت الدراسة الجرائم الإلكترونية التي تم التطرق إليها في قانون العقوبات منها جرائم المخلة بالآداب، وجريمة تدمير وإزالة المعلومات، والاحتيال الإلكتروني، والتزوير الإلكتروني. وتعد الدراسة السابقة هامة بالنسبة للدراسة الحالية لتناولها ماهية الجرائم الإلكترونية وأنواعها والعقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي، إلا أنما يميز الدراسة الحالية في التركيز على جريمة الاختلاس الإلكتروني بشكل أوسع، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وتوضيح موقف القاضي في التعامل مع الحالات والمسائل التي لم يرد نص في تلك القوانين.

[12] Fawaz Abad Aldurra. 2013. cybercrime and Penal Code: A Comparative Study between United Arab Emirates and Japan. Thesis, Doctoral of Law. Fukuoka University. Japan.

ثانياً/ أوراق المؤتمرات العلمية الدولية:

بحث "**الجهود الدولية في مواجهة جرائم الانترنت**"[13]، وهدفت الدراسة إلى إبراز الجهود الدولية من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها واتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على الجرائم ذات صلة بالإنترنت، حيث وضحت الدراسة سبل التعاون في مجال القضاء وملاحقة المجرمين وتسليمهم والشروط المتعلقة بذلك، وأيضا في مجال التدريب على مواجهة جرائم الإنترنت، ومن ثم سلطت الضوء على الصعوبات التي تواجه عملية التعاون الدولي وكيفية القضاء عليها. وسيحاول الباحث الاستفادة من الدراسة السابقة عند حديثها عن سبل التعاون في مجال القضاء، والصعوبات التي تواجه الدول في مكافحة جرائم الانترنت، كما سيقوم الباحث باستدراك النقاط الهامة التي لم تتناولها الدراسة السابقة والتي تعد نقطة الاختلاف بين دراستنا الحالية وهي توضيح جريمة اختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات، وتحليل ما جاء في نصوص قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية التي لها صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، وكذلك صلاحيات القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل والقضايا التي لم تتطرق إليها النصوص التشريعية والقانونية ذات صلة بالجريمة.

بحث "**جريمة الاختلاس في القانون اليمني**"[14]، حيث اهتم البحث بالكشف عن موقف القانون اليمني في مكافحة جريمة الاختلاس، حيث بين المفاهيم التي قصدها المشرع اليمني في إطلاق مصطلح المال العام، والذي حرص أن يجعل المال المنقول أو العقار متساويان عند إصدار حكم جريمة

---

[13] الغافري، حسين سعيد. الجهود الدولية في مواجهة جرائم الإنترنت، مقالة منشورة على موقع المنشاوي للدراسات والبحوث، تاريخ الاطلاع: 2021/9/1م، الرابط: www.minshawi.com

[14] هيئة البحوث القانونية والقضائية، 2018. جريمة الاختلاس في القانون اليمني، الشبكة العنكبوتية، بحوث قانونية وقضائية: تاريخ الاطلاع 2021/8/26م.

https://www.facebook.com/768069046604948/posts/1639450189466825/

الاختلاس، ومن ثم وضحت الدراسة أن جريمة الاختلاس من جرائم الوقتية، وأن كلا من القانونين اليميني والمصري متفقان في أغلب أحكام جريمة اختلاس المال العام على الرغم من الاختلاف فيما يتعلق بتحديد عقوباتها، كما بينت الدراسة الأوجه التي تتفق عليها جريمتي السرقة والاختلاس وذلك في إمكانية استخدام التقنيات الحديثة كالأنترنت والأدوات الالكترونية المختلفة، وبالرغم من أن الدراسة السابقة قد تناولت بعض الجوانب المهمة كتوضيح مفهوم الاختلاس، والفروق الجوهرية بين الاختلاس والسرقة، إلا أن الدراسة الحالية تختلف في أنها ركزت على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال وفق ما جاء في التشريعات والقوانين الإماراتية، فضلا عن تحليل ما ورد في القوانين التي تناولت أحكام جريمة الاختلاس كأحكام العقوبات الواردة في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وقانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، إضافة إلى توضيح صلاحيات القاضي وكيفية التعامل مع المسائل التي لم ينص عليها القانون من حيث تحديد العقوبات ومراعاة التشديد أو التخفيف فيها.

بحث "**الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب**"[15]، حاولت الدراسة توضيح ماهية الجريمة الإلكترونية وإبراز مدى خطورتها وبيان أسباب ارتكابها. وقد قامت الدراسة ببيان مفهوم الجريمة، وحجم خطورتها، كما وضحت أسباب الجريمة الإلكترونية والتي تمثلت في ثلاث مستويات منها المستوى الفردي والمجتمعي والكوني، كما بينت أهم الطرق التي من خلالها يتم ارتكاب الجريمة الإلكترونية. وبالرغم من أن الدراسة السابقة لم تتناول أجزاء مهمة لها صلة بجريمة الاختلاس، إلا أنها قد تناولت بعض الجوانب المهمة من حيث توضيح مفهوم الجريمة الإلكترونية وأسباب حدوثها، وطرق ارتكابها، وسيتم الاستفادة منها في الدراسة الحالية، مع استدراك ما لم يتطرق إليها الدراسة السابقة وهي بيان ماهية جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، وتحليل ما جاء في التشريعات والقوانين

[15] البداينة، ذياب موسى، 2014م. الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب، ورقة مقدمة لملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، عمان.

الإماراتية ذات صلة بالجريمة كأحكام العقوبات الواردة في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية وقانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، إضافة إلى توضيح صلاحيات القاضي وكيفية التعامل مع المسائل التي لم ينص عليها القانون من حيث تحديد العقوبات ومراعاة التشديد أو التخفيف فيها.

بحث "**واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية**"[16]، حيث هدف البحث إلى استقراء واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية والأساليب الفعالة والممكنة لتحديث النظم الإدارية، وقد وضحت الدراسة مفهوم السجن والسجين وعقوباتها وصورها، ومن ثم تطرقت إلى التطور التاريخي للعقوبة في الدول الإسلامية والغربية، وبعد ذلك سلطت الضوء على واقع المؤسسات الإصلاحية وأساليب إدارتها وأنواع السجون والمبادئ الأساسية لإصلاح بيئة السجن. وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولتها الدراسة السابقة فيما يتعلق بالنظم العقابية والإصلاحية للمؤسسات، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة من حيث توضيح مفهوم جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحتها، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وبيان صلاحيات القاضي وحدوده في كيفية التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين.

[16] عبد الله عبد العزيز اليوسف. 1999م. واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية وأساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية، ورقة مقدمة لندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، الرياض.

ثالثاً/ أوراق المجلات العلمية المحكمة:

بحث "**جريمة اختلاس المال العام دراسة تحليلية مقارنة بين التشريع الليبي والقانون الدولي**"[17]، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات ومستوى الالتزام لتطبيق القوانين والتشريعات الليبية ومقارنتها بالقوانين الأخرى، وقد تم مناقشة هذا الموضوع في مبحثين أساسيين، الأول: الإطار التشريعي لتجريم اختلاس الأموال العامة، وذلك في القانون الليبي، ومن ثم مقارنته بالقانون المغربي والمصري، أما الثاني: الإطار الموضوعي لجرائم الاختلاس في التشريع الليبي، حيث تناول فيه النظام القانوني للوظيفة العام والمسؤولية الجنائية للموظف العام. وتعد الدراسة السابقة هامة بالنسبة لدراستنا الحالية، من حيث تناولها لماهية جريمة اختلاس المال العام، ومفهوم الموظف العام، وأركان الجريمة وشروطها، بيد أن دراستنا الحالية ستحاول استدراك بعض الجوانب التي غفل عنها الدراسة السابقة أهمها الاختلاس عبر الأدوات الإلكترونية، والعقوبات الواردة في حق مرتكبيها، وعن كيفية تعامل القضاة معها، فضلا عن تحليل ذلك كله وفق ما ورد في نصوص القوانين والتشريعات الإماراتية.

بحث "**أخلاقيات استخدام وسائط الاتصال الجديدة وتشريعاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة قراءة تحليلية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات**"[18]، حيث سعت الدراسة إلى التعرف على التشريعات والقوانين وتحليلها والتي وضحت أخلاقيات وسلوكيات استخدام الوسائط والأدوات الحديثة للاتصال، حيث بدأت الدراسة بتوضيح بعض المفاهيم والمصطلحات ذات صلة بالدراسة، ومن ثم ركزت على تحليل نصوص التشريعات القوانين التي نظمت استخدام تقنية المعلومات

---

[17] يونس، عبد السلام، 2021م. جريمة اختلاس المال العام دراسة تحليلية مقارنة بين التشريع الليبي والقانون الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد27، مجلد 5، برلين، ص477.

[18] الطيب، رحيمة، 2020م. أخلاقيات استخدام وسائط الاتصال الجديدة وتشريعاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة قراءة تحليلية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، مجلد 2 العدد1، ص72.

والعقوبات والأحكام الجزائية، بعد ذلك بينت دلالاتها في كيفية التعامل واستخدام الأمثل لتلك الوسائط والأدوات الإلكترونية المتطورة في الإمارات، وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولتها الدراسة السابقة خصوصا في تحليل نصوص قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية والعقوبات الواردة فيها، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة، من حيث توضيح جريمة اختلاس الالكتروني للمال العام، والعقوبات الواردة في حق مرتكبيها، إضافة إلى ما ورد في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وعن كيفية تعامل القضاة مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين من حيث تحديد العقوبات ومراعاة لأحوال التشديد والتخفيف.

بحث "**جريمة السرقة الإلكترونية**"[19]، وسعت الدراسة إلى معرفة حقيقة السرقة الإلكترونية والعقوبة المحددة لها، وللوصول إلى ذلك قامت الدراسة بتوضيح ماهية السرقة الإلكترونية، وأركان الجريمة وخصائصها، والصور التي تكون فيها السرقة الإلكترونية، وتميزها عن جريمة قرصنة البريد الإلكتروني، بعد ذلك وضحت عقوبة جريمة السرقة الإلكترونية، وموقف التشريعات الدولية والعراقية منها. وبالرغم من أهمية الدراسة السابقة في تناولها لجريمة السرقة الإلكترونية التي تتشابه إلى حد كبير لجريمة اختلاس الإلكتروني للمال العام، والاستفادة منها في بيان الفروق الجوهرية بين الاختلاس والسرقة، إلا أن دراستنا الحالية تختلف عنها من حيث التركيز على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام وفق ما جاء في التشريعات والقوانين الإماراتية، وتحليل العقوبات الواردة بشأن مرتكب الجريمة، بالإضافة إلى الكشف عن صلاحيات القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل التي لم ينص عليها القانون من حيث تحديد العقوبات والتشديد أو التخفيف فيها.

[19] أنسام سمير طاهر، 2019م. جريمة السرقة الإلكترونية، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 27، العدد5، ص131.

بحث "**الأحكام الإجرائية في جريمة اختلاس المال العام**"[20]، وهدفت الدراسة إلى إبراز موقف المشرع المصري تجاه جريمة اختلاس المال العام عبر الأحكام الإجرائية التي سنها المشرع في قانون الإجراءات الجنائية، حيث تناولت الدراسة جوانب هامة تمثلت في إثبات الجريمة، وتحريك الدعوى الجنائية، والمنع من التصرف في الأموال العامة والإجراءات التحفظية، ونظام المحاكم الجنائية، وتقادم الدعوى الجنائية، والحكم بالرد في حالة انقضاء الدعوى. وسيحاول الباحث الاستفادة من بعض الجوانب التي تناولتها الدراسة السابقة كإثبات الجريمة، والأحكام الإجرائية لرفع الدعوى أمام المحاكم، بعد ذلك سيتم استدراك المسائل التي لم تتناولها الدراسة السابقة وهي تعد نقاط الاختلاف بين دراستنا الحالية وتتمثل في توضيح جريمة اختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات في حق مرتكبيها، وتحليل ما جاء في نصوص قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية التي لها صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، إضافة إلى توضيح دور القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل والأحكام التي لم ترد في نصوص القوانين الإماراتية.

بحث "**جريمة الاختلاس في ظل أحكام القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**"[21]، حيث قام البحث باستعراض النصوص المتعلقة بمكافحة الفساد والوقاية منه في القانون الجزائري، والذي يهدف إلى القضاء على جرائم الفساد بشتى صوره وأشكاله، واستغلال الوظيفة العامة للتلاعب بالمال العام والخاص، خصوصا النصوص التي جاءت في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تجرم كل فعل أو سلوك أو تصرف يؤدي إلى الإخلال بالنزاهة وواجباتها، ومن ثم قامت الدراسة

[20] خلف سالم القرالة، 2018م. الأحكام الإجرائية في جريمة اختلاس المال العام، المجلة القانونية، العدد4، نوفمبر، ص287.

[21] مرين، يوسف، 2018م. جريمة الاختلاس في ظل أحكام القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الندوة للدراسات القانونية، د.م. الجزائر.

بالتركيز على ما جاء في القانون نصوص توضح العقوبات المقررة على مرتكبي جريمة الاختلاس للمال العام والخاص. وسيحاول الباحث الاستفادة مما تناولتها الدراسة السابقة من حيث توضيح مفهوم جريم الاختلاس للمال العام والخاص على وجه الخصوص، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب الهامة والتي تميزها عن الدراسة السابقة، بتسليط الضوء على جريمة اختلاس الالكتروني للمال العام، والعقوبات الواردة في حق مرتكبيها وفق ما جاء في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية و قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، بالإضافة إلى دراسة مدى صلاحية القاضي في التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين من حيث تحديد العقوبات ومراعاة لأحوال التشديد والتخفيف.

بحث "**سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية**"[22]، وهدفت الدراسة إلى معرفة الجرائم الإلكترونية وموقف المشرع الإماراتي وسياسته في مواجهتها والحد من انتشارها. ومن أجل ذلك قامت الدراسة بتوضيح ماهية الجرائم الإلكترونية، وأنماطها، وخصائصها وسماتها، ومخاطرها، ثم تطرقت الدراسة إلى توضيح موقف المشرع الإماراتي من خلال بيان التعديلات التي أجراها المشرع حيال القوانين والتشريعات ذات الصلة، خاصة إصدار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات 2012م. وتعد الدراسة السابقة هامة كونها تطرقت إلى بعض الجوانب الأساسية ذات علاقة مباشرة بدراستنا الحالية خصوصا فيما يتعلق بالحديث عن القانون المتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات، ومخاطر جرائم الإلكترونية وآثارها، غير أن الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على جريمة الاختلاس الإلكتروني بشكل أوسع فضلا عن تحليل العقوبات الواردة في ذات القانون وكذلك في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته ومدى تناسبها، وكيفية تعامل القضاة مع الحالات والمسائل التي لم يرد نص في تلك القوانين.

[22] حسن، عبيد صالح. 2015م. سياسة المشرع الإماراتي لمواجهة الجرائم الإلكترونية، مجلة الفكر الشرطي، العدد 95، المجلد 24، ص21.

بحث "**التنفيذ العقابي في دولة الإمارات العربية المتحدة**"[23]. وقد سعت الدراسة إلى توضيح حقوق الإنسان في مرحلة التنفيذ العقابي التي تعد من أهم المراحل في حياة المتهم، حيث تطرقت الدراسة إلى مراحل تطور العقوبة والأهداف الأخلاقية والنفعية للتنفيذ العقابي للسجين، و تناولت نظام المؤسسات الإصلاحية والعقابية وأساليب التنفيذ في دولة الإمارات العربية المتحدة. وسيتم الاستفادة من الدراسة السابقة في تناولها للإجراءات الجزائية المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومدى فعالية النظم الإصلاحية والعقابية وأساليب التنفيذ في الإمارات في الحد من انتشار الجرائم في المجتمع الإماراتي. ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة وذلك من حيث توضيح جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات في حق مرتكبيها، وتحليل ما جاء في نصوص قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية التي لها صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، إضافة إلى توضيح دور القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل والأحكام التي لم ترد في نصوص القوانين الإماراتية.

بحث "**الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية دراسة تحليلية تطبيقية**"[24]، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز مدى خطورة الجريمة الإلكترونية وكيفية مواجهتها من خلال النظم الشرعية والدولية، وقد بدأت الدراسة بتسليط الضوء على مفهوم الجريمة الإلكترونية وخصائصها وأهم مظاهر تحدياتها، ومن ثم قامت الدراسة بالتركيز على بيان السبل والطرق في

---

[23] المعمري، أحمد عادل. 2015م. التنفيذ العقابي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانون، المجلد 12، العدد2، ص265.

[24] عطايا، إبراهيم رمضان. 2015م. الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها في الشريعة الإسلامية والأنظمة الدولية دراسة تحليلية تطبيقية. مجلة كلية الشريعة والقانون، المجلد2، العدد 30، جامعة الأزهر. ص360.

مواجهة الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية وما ورد في الأنظمة الدولية. والملاحظ أن الدراسة السابقة قد ركزت على توضيح حقيقة الجرائم الإلكترونية بوجه عام دون التركيز على جريمة الاختلاس الإلكتروني، وبالرغم من ذلك سيحاول الباحث الاستفادة من الجوانب الهامة من حيث تناولها للمفهوم والخصائص وأهم مظاهر التحديات ذات علاقة بالجريمة، وسبل مكافحتها. ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك ما لم تتناولها الدراسة السابقة من حيث توضيح جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحتها، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وبيان صلاحيات القاضي وحدوده في كيفية التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين.

رابعاً/ مؤلفات الكتب الحديثة:

بحث "**الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها**"[25]، سعت الدراسة إلى الكشف عن خطورة الجريمة الإلكترونية نظرا لارتفاع معدلات الجريمة وإيجاد السبل في مكافحتها، وقد بدأت الدراسة بتوضيح ماهية الجريمة الإلكترونية ومراحل تطورها وأسباب انتشارها في المجتمع الخليجي، وبيان طبيعة الجريمة وأساليب مواجهتها خصوصا فيما يتعلق بتأثر المجتمع الخليجي ببرامج التواصل الاجتماعي، ومن ثم بينت الدراسة بأهمية التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة الجريمة، فضلا عن دور المراكز التقنية والأجهزة الأخرى الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الجريمة الإلكترونية. وقد تميزت الدراسة السابقة بتركيزها على إبراز مدى خطورة الجرائم الإلكترونية بوجه عام، وسبل مواجهتها عبر الأنظمة والأجهزة الحكومية، وأهمية التعاون الدولي والمحلي في ذلك، إلا الدراسة الحالية تمتاز بالتركيز على جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام في التشريع الإماراتي. وسيحاول الباحث الاستفادة مما

[25] مجمع البحوث والدراسات، 2015م. الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها، د.ط، نزوى: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

تناولتها الدراسة السابقة في توضيح ماهية الجريمة الإلكترونية وسبل مواجهتها، ومن ثم سيقوم الباحث باستدراك ما لم تتناولها الدراسة السابقة من حيث توضيح جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحتها، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وبيان صلاحيات القاضي وحدوده في كيفية التعامل مع المسائل التي لم يتطرق إليها القوانين.

خامساً/ الكتب القانونية:

بحث "**المبادئ العامة في قانون العقوبات**"[26]، وقد سعت الدراسة إلى بيان ماهية العقوبات في القانون والمبادئ العامة له، حيث ركزت الدراسة بداية على توضيح مصدر قانون العقوبات ونطاق تطبيقه، ومن ثم ماهية الجريمة، وأخيرا على ماهية العقوبة. وتعد الدراسة السابقة هامة بالنسبة للدراسة الحالية لتناولها ماهية قانون العقوبات وأهم مبادئه، وأيضا الجريمة والعقوبة، إلا أنما يميز الدراسة الحالية كونها تركز على جريمة الاختلاس الإلكتروني بشكل أوسع، وتحليل العقوبات الواردة في قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وتوضيح موقف القاضي في التعامل مع الحالات والمسائل التي لم يرد نص في تلك القوانين.

سادساً/ كتب الشريعة الإسلامية:

بحث "**سلطة القاضي في تقدير العقوبة التعزيرية**"[27]، هدفت الدراسة إلى توضيح دور القاضي وسلطته في تقدير العقوبات للجرائم التعزيرية، حيث تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية لسلطة القاضي وتقدير العقوبة والتعزير، كما وضحت مشروعية العقوبة وأهدافها وأنواعها، ومن ثم بينت

---

[26] علي الخلف، وسلطان الشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات، د.ط، بغداد: المكتبة القانونية.

[27] آل خنين، عبد الله بن محمد، 2013م. سلطة القاضي في تقدير العقوبة التعزيرية، ط1، الرياض: دار ابن فرحون.

الدراسة ضوابط تقدير العقوبة التعزيرية، وأحوال التغليظ والتخفيف في العقوبة. والملاحظ أن الدراسة السابقة قد سلطت الضوء على مسألة سلطة القاضي وحدوده في تقدير العقوبة التعزيرية، وعلى الرغم من اختلافها عن الدراسة الحالية في جوانب كثيرة، فإنه سيتم الاستفادة منها خصوصا ما يتعلق بتوضيح أحوال التخفيف والتغليظ في العقوبة، ومن ثم استدراك الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسة السابقة وذلك من حيث توضيح جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام، ودور المشرع الإماراتي في مكافحة الجريمة من خلال سن القوانين والعقوبات في حق مرتكبيها، وتحليل ما جاء في نصوص قانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته، وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية التي لها صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام.

بحث "**الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي**"[28]، وقد هدفت الدراسة إلى بيان موقع الشارع الحكيم في تقرير العقوبة، وبيان الغايات الأساسية في فرض العقوبة والتي تمثلت في درء كل مفسدة أو ضرر، وأنه دفعها مقدمة على حصول المنفعة، وتكون تحديد عقوباتها بحسب حجم وطبيعة الجريمة المرتكبة. وبالتأكيد فإن الباحث يتفق_جملة وتفصيلا_ فيما هدفت إليها الدراسة السابقة من توضيح الغايات من فرض العقوبات على المجرمين، إلا أن الباحث سيحاول تسليط الضوء على جريمة الاختلاس الالكتروني للمال العام وفق ما جاء في التشريعات والقوانين الإماراتية، وتحليل العقوبات الواردة بشأن مرتكب الجريمة، بالإضافة إلى الكشف عن صلاحيات القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل التي لم ينص عليها القانون من حيث تحديد العقوبات والتشديد أو التخفيف فيها.

[28] محمد أبو زهرة. (د.ت). الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، د.ط، القاهرة: دار الفكر العربي.

ونستخلص مما سبق من الدراسات السابقة:

بالنظر إلى تلك الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت من قريب أو من بعيد قضايا وأحكام ذات صلة بجريمة الاختلاس الإلكتروني، فإنها تتخلص في النقاط التالية:

١. ركزت بعضها على توضيح مفهوم جريمة الاختلاس للمال العام دون التطرق إلى الجانب الإلكتروني للجريمة، إضافة إلى المنظور الشرعي للجريمة.

٢. بعض الدراسات سلطت الضوء على الجرائم ذات صلة أو تشابه بجريمة الاختلاس الإلكتروني كالسرقة والتزوير والاحتيال، وبعضها تناولت الجرائم الإلكترونية بشكل عام.

٣. كما أن بعضها وضحت الوسائل والطرق في الكشف عن الجريمة والدور الرقابي والوقاية من الجريمة.

٤. وبعضها ركزت على الدور التشريعي الإماراتي لمواجهة الجريمة الإلكترونية بشكل عام والسياسة العقابية لها من خلال قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

وعليه، فإن الدراسة الحالية ستحاول استدراك ما لم تتناولها الدراسات السابقة من حيث توضيح مفهوم جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام في التشريع الإماراتي، وبيان موقف المشرع الإماراتي تجاه الجريمة من خلال التدابير والإجراءات القانونية والقضائية لمكافحة الجريمة، إضافة إلى تناول الأحكام ذات الصلة بالقضاة من حيث التعامل مع جريمة الاختلاس الإلكتروني وتقدير العقوبات التي لم تتطرق إليها النصوص التشريعية والقانونية.

1.7 أهمية البحث

ما من شك بأن الجرائم الإلكترونية بشكل عام وجريمة الاختلاس الإلكتروني تحديدا قد أخذ اهتمام المشرعين على المستوى المحلي والدولي، نظرا لما تشكل الجريمة من تهديد على أمن الدولة واستقرارها، إضافة إلى تأثيرها على اقتصاد الدولة واستثماراتها، وعليه فإن أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن في الأمور التالية:

أولاً: فمن حيث التأثير على النظم التشريعية والقانونية فإن الدراسة ستقوم بتسليط الضوء على الفجوات والثغرات التي غفل عنها نصوص القانون المتعلق بمكافحة جريمة الاختلاس الإلكتروني، وتقديم الاقتراحات المناسبة لها، كي لا يتم استغلالها من قبل المجرمين في الهروب من عدالة القوانين والنظم التي وضعها المشرع الإماراتي في مقاومة ومكافحة الجرائم الالكترونية بشكل عام والاختلاس الإلكتروني على وجه الخصوص.

ثانياً: تعد جريمة الاختلاس الإلكتروني من أخطر أنواع جرائم الفساد المالي، حيث تؤدي إلى انهيار الاقتصاد وتهدد قيم المجتمعات وكيانها، وعليه فإن معرفة ماهية الجريمة وخطورتها، وآثارها على المجتمع، والصرامة القانونية ووضوحها، ستساعد المواطن بجميع فئاته على أخذ الحيطة والحذر من ارتكاب الجريمة أو تقديم المساعدة أو المشاركة فيها.

ثالثاً: الاسهام في إثراء المصادر والمراجع، التي تناقش قضية جريمة اختلاس المال عبر الأدوات والأنظمة الإلكترونية، والأحكام ذات الصلة بالجريمة، مع تقديم بعض المقترحات والتوصيات والنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي من شأنها ستعين الباحثين والمهتمين في المجال فضلا عن القضاة وأصحاب القرار في الدولة من الرجوع إليها والاستفادة منها عند الحاجة.

1.8 حدود البحث

نتيجة للتطور الهائل والمستمر للوسائل والأدوات الإلكترونية، فقد زادت خطورة جريمة اختلاس المال، التي تعد من جرائم الاعتداء على الأموال؛ والمضرة بالمصلحة العامة والخاصة على حد سواء، ونظرا لتشعب جوانب هذا الموضوع وتعدد مسائله وقضاياه، فسيحاول الباحث من خلال هذه الدراسة التركيز على الجوانب التالية:

أولاً/ الحدود الموضوعية:

تم التركيز في هذا البحث على قضية جريمة اختلاس المال عبر الأدوات والأنظمة الإلكترونية، وذلك من خلال ما جاء في نصوص القوانين التي سنها المشرع الإماراتي والعقوبات الواردة في حق الجاني من أجل مكافحة الجريمة والحد من انتشارها في المجتمع الإماراتي، إضافة إلى الوقوف على مسألة صلاحيات القاضي وحدوده في التعامل مع القضايا والمسائل التي لم يتطرق إليها القانون، مع ذكر وتحليل آراء العلماء في القضايا ذات الصلة.

ثانياً/: الحدود الزمانية:

حاول الباحث إجراء هذه الدراسة في الفترة الزمنية لدراسة مرحلة الدكتوراه على نصوص وأحكام التشريعية والقانونية ذات العلاقة بجريمة الاختلاس الإلكتروني للمال، خصوصا ما ورد في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، وقانون الجرائم والعقوبات وتعديلاته.

ثالثاً/ الحدود المكانية:

قام الباحث بالتركيز على دولة الإمارات العربية المتحدة دون غيرها من الدول، وذلك من خلال بيان موقف المشرع الإماراتي تجاه جريمة الاختلاس الإلكتروني عبر التشريعات والقوانين التي سنها، ومدى فعاليتها في معالجة واحتواء الإشكالات القانونية والقضائية التي تثيرها الجريمة.

1.9 مخطط البحث النظري

تحتوي هذه الدراسة وتم تقسمها على ستة فصول. تناولت في الفصل الأول تمهيد الدراسة ومشكلة الدراسة وأسئلة الدراسة وأهدافها ومنهجية الدراسة والدراسات السابقة والإطار والتقسيم النظري للدراسة. أما الفصل الثاني فتم لبيان الإطار التعريفي لماهية جريمة الاختلاس الإلكتروني للمال العام، من خلال أربع مباحث خصصت المبحث الأول في ماهية جريمة الاختلاس الإلكتروني في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، وأهم سماته والمبحث الثاني لتوضيح مفهوم المال العام، وخصائصه وكان المبحث الثالث لتحديد صور جرائم الاعتداء على الأموال وأوجه اختلافها عن جريمة الاختلاس الإلكتروني، أما المبحث الرابع لبيان عوامل ودوافع ارتكاب جريمة الاختلاس، وآثارها على المجتمع والدولة. وخصصت الفصل الثالث لدراسة موقف المشرع الإماراتي والتدابير التي اتبعها في مواجهة جريمة الاختلاس الإلكتروني، من خلال أربع مباحث أيضاً خصصت في المبحث الأول للتشريعات القانونية والثاني لبيان التدابير الوقائية والرقابية والمبحث الثالث: لتوضيح السياسة العقابية والقضائية، وحددت المبحث الرابع: لمعرفة التعاون الدولي مع المنظمات الدولية والإقليمي والخليجي، أما الفصل الرابع فشمل على بيان العقوبات والأحكام الجزائية لجريمة الاختلاس الإلكتروني في القوانين الإماراتية ومدى تناسبها من خلال ثلاثة مباحث خصصت الأول لمعرفة المدخل العام لماهية العقوبة وأهميتها، وحددت في الثاني بيان أنواع العقوبات المقررة لجريمة الاختلاس الالكتروني في القوانين الإماراتية ومدى تناسبها، وكان المبحث الثالث لبيان التحديات والصعوبات المتعلقة بتطبيق عقوبات جريمة الاختلاس، وتحدد الفصل الخامس لدراسة سلطة القاضي وحدوده في التعامل مع المسائل المتعلقة بجريمة الاختلاس الإلكتروني وتقدير العقوبة لها من خلال ثلاثة مباحث ايضاً تم في المبحث الأول دراسة ماهية سلطة القاضي وحدوده في تقدير العقوبة، وكان المبحث الثاني لمعرفة تداخل جريمة الاختلاس

الإلكتروني بالجرائم الأخرى وموقف القاضي تجاهها، وفي المبحث الثالث لتحديد المظاهر العامة للتشديد والتخفيف في عقوبة جريمة الاختلاس الإلكتروني، وأخيراً الفصل السادس لبيان الخاتمة والنتائج والتوصيات في هذه الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA